

العامية الشعبية في الصين

د. صابر يونس(*)

مقدمة:

سبل بناء الاشتراكية نكتفي بتعداد أهمها: الفوضيون، الطوباويون، الاشتراكيون الديمقراطيون، المنشافيك والبولشفيك الخ. وقد اشتد الصراع بعد وفاة «لينين» فأخذ منحى عنيفاً وتمحور حول موقفين متعاكسين: الأول يقول بإمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد أي الاتحاد السوفياتي ليصبح معيناً ومشجعاً للثورات في بلدان أخرى والثاني يدعو إلى تصدير الثورة ويرى استحالة ضمان النظام الاشتراكي في روسيا دون وجود أنظمة اشتراكية في بلدان أوربية أخرى رغم أن شعار: «يا عمال العالم اتحدوا» لم يمنع العمال الألمان من حمل السلاح لمحاربة العمال الفرنسيين والعكس صحيح. وقد انتصر الاتجاه الأول بعد تصفيات ومحاكمات استمرت سنوات عديدة وذهب ضحيتها عشرات الألوف من كادرات ومثقفي الحزب الشيوعي وأكثرية قادة الثورة الأوائل.

ان من أهم الصعوبات التي واجهتها الثورات في العالم هو التوفيق بين النظرية والواقع، بين الأطر الايديولوجية والبنى الاجتماعية القائمة. فالثورة الفرنسية الكبرى التي قضت على الملكية وقوضت أسس النظام الاقطاعي عجزت عن إيجاد توازن بين أجنحتها المختلفة المتصارعة على السلطة ولم تجد السبيل لتطبيق شعارات الثورة ولسن التشريعات اللازمة الكفيلة بضمان استمرارها. وحين بلغت التناقضات والتصفيات الجسدية بين أبناء الثورة حداً لا يطاق استعين بالجنرال «بونابارت» لوضع حد للفوضى المستشرية فعمد رغم الحروب المضنية التي خاضها إلى وضع القوانين وبناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي رسخت وضمنت نظام البرجوازية الطالعة.

أما الثورة «البولشفية» فعرفت منذ انتصارها في روسيا صراعاً حاداً بين تيارات مختلفة ومتناقضة حول

(*) معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية - بيروت.

وبعد انتخاب ستالين أميناً عاماً للحزب وتسلمه مقاليد السلطة كاملة وضعت أولويات لبناء الاشتراكية تلخص بالنقاط التالية :

- الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.
- الاصلاح الزراعي عن طريق انشاء «الكولخوزات» و«السوفخوزات».
- اخضاع الانتاج لخطط مركزية شاملة وإنشاء هيئة تخطيط عليا.

ولم يكن العمل لتحقيق هذه الأهداف بالأمر السهل، فالصناعة الثقيلة تتطلب اعداد كادرات وتقنيين ويد عاملة متخصصة وهذا كله لم يكن متوفراً في الاتحاد السوفياتي مما دفع إلى استخدام أساليب قسرية لتأمين اليد العاملة من الأرياف وتكييفها مع متطلبات العمل الصناعي المختلفة تماماً عن محيط الانتاج الريفي.

أما في الريف فقد واجه النظام الجديد تحديات كبرى وصعوبات لا تحصى. فالانتقال من الملكية الزراعية العائلية إلى الملكية الجماعية كلف ملايين الضحايا باعتراف القادة السوفيات أنفسهم. فلم يكن سهلاً تجاوز البنى التقليدية الراسخة وتخطي النزعات الفردية التي تميز الانسان الريفي. وما برحت نتائج تلك التجربة تنعكس حتى يومنا هذا على صعيد الانتاج والانتاجية في القطاع الزراعي السوفياتي. واذا انتقلنا إلى الثورة الصينية نجدنا أمام وقائع وصعوبات من نوع آخر نظراً للظروف التاريخية الخاصة التي مرت بها تلك الثورة، ناهيك عن الميزات التي يتسم بها المجتمع الصيني تاريخياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً. فالثورة البولشفية قامت على أكتاف فئات من العمال المدنيين وانضوى تحت لوائها قسم من البرجوازية الصغيرة وأعداد من الجنود والضباط الشائرين على قياداتهم العسكرية نتيجة الهزائم التي مني بها الجيش الروسي أمام الألمان. أما الثورة

الصينية فأرضيتها الريف ومعينها الأساسي الفلاحون. فهي إذن لا تخضع للأطر النظرية الماركسية التي تؤكد على الدور الطبيعي للبروليتاريا في الثورة الاشتراكية. لقد عاش «ماوتسي تونغ» ورفاقه معظم سنوات حياتهم مع الفلاحين في المناطق الريفية البعيدة عن المدن حيث تعرفوا عن كثب على طبيعة العلاقات الاجتماعية في الريف ووسائل تطويرها معتبرين أن الفلاحين يؤلفون قاعدة أساسية للثورة. هذه الظاهرة أسبغت على الثورة الصينية طابعاً خاصاً لا يتجاوب مع النماذج الماركسية المعروفة وأوجدت منذ بروزها حذراً وتساؤلات لدى القادة السوفيات المتمسكين بتجربتهم في حقل البناء الاشتراكي المجسدة بنظرم لمقولات الفكر الماركسي واللينيني.

نستنتج مما تقدم أن الخلافات التي ظهرت للعلن بعد وفاة ستالين وتسلم خروتشيف أمانة سر الحزب الشيوعي العامة بين الصين والاتحاد السوفياتي لم تكن بنت الساعة أو نتيجة عوامل ظرفية موقته بل هي تعكس تبايناً بين اتجاهين ومطمين في كيفية بناء الاشتراكية. وما أوصل الخلافات إلى نقطة اللارجع محاولة القيادة الصينية تجاوز النمط السوفياتي ومراحل البناء الاشتراكي عن طريق ما أسماه ماوتسي تونغ آنذاك «بالقفزة إلى الأمام» أي إقامة مجتمع شيوعي دون انتظار بناء القاعدة الاقتصادية الضرورية لذلك أي تطوير الصناعة الثقيلة. وما إنشاء «العاميات الشعبية» سوى الأداة لتحقيق هذا الهدف الكبير.

أثار هذا المنحى في بناء الاشتراكية ردة فعل عنيفة في الاتحاد السوفياتي تمثلت في انتقادات قاسية وجهتها وسائل الاعلام السوفياتية للاتجاهات اللاماركسية لقيادة الحزب الشيوعي الصيني. واذا صح أن عوامل الخلاف متعددة ومعقدة فما من ريب في أن إنشاء العاميات الشعبية كان من الأسباب المباشرة لتفجر الصراع بين القيادتين ولقرار سحب جميع الخبراء

الأرياف والمدن. فقد بوشر العمل بالاصلاح الزراعي
وألغى قطاع التجارة الخاص الذي كان يشغل دور
الوسيط بين الزراعة والقطاعات الأخرى.

ب - المرحلة الثانية:

وهي تتميز باعتماد النموذج السوفياتي في البناء
الاشتراكي. وقد وضعت خلالها الخطة الخمسية
الأولى 1953-1957 والتي ركزت على تطوير الصناعة
وبالدرجة الأولى الصناعة الثقيلة.

نلاحظ خلال هذه المرحلة انتقالاً في الريف من
أنماط انتاج خاصة إلى أنماط انتاج جماعية وذلك عن
طريق انشاء التعاونيات التي بدأت متواضعة ثم
أخذت بالانتشار حتى أدت في عام 1957 إلى تبدل
جذري في أشكال الانتاج الزراعي.

ج - المرحلة الثالثة:

إنها أدق مراحل التجربة الصينية إذ نلاحظ ابتداء
من عام 1957 اعادة تقويم للسياسة الاقتصادية المتبعة
وتردداً حول اعتماد النموذج السوفياتي.

برز خلال هذه المرحلة اتجاهان متعارضان في
القيادة الصينية: الأول يتمحور حول ماوتسي تونغ،
والثاني حول رئيس الجمهورية ليونينشاوشي. هذان
الاتجاهان يعكسان مقاربتين متباعدتين للواقع
الصيني. فماوتسي تونغ يخشى هيمنة البيروقراطية على
مقاليد السلطة مما يفسح المجال لظهور برجوازية
جديدة لا تقل خطراً عن البرجوازية التقليدية كما
يخشى أيضاً من تسلط النزعة الاقتصادية البحتة على
التثقيف السياسي ومن ازدياد الفجوة بين العمل
اليدوي والعمل الذهني. أما رئيس الجمهورية وعدد
من قادة الحزب فكانوا حريصين على عدم حرق
المراحل وعلى الأخذ بالكفاءة والمهارة التقنية في عملية
الانتاج وعدم تغليب الايديولوجيا على الوقائع
الاقتصادية والاجتماعية. ولا ريب أنهم أقرب بذلك
إلى التجربة السوفياتية. وسيلغ الصراع أشده مع

السوفيات العاملين في المنشآت الصينية.

ونظراً للأهمية القصوى التي علقها القيادة الصينية
على إنشاء العاميات الشعبية وانطلاقاً من الدور
التاريخي الرائد الذي لعبته هذه التجربة ومما كتب
ونشر حولها لا بد لنا من التوقف عند أهم المحطات
في عملية بناء الاشتراكية في الصين وعند الدوافع التي
حدثت بالقيادة الصينية عام 1958 إلى إنشاء العاميات
الشعبية وتسهيلاً لبحثنا هذا وتوضيحاً لواقع معقد
وغني سنتوجه وفقاً للخطة التالية:

- 1- المراحل الرئيسية في بناء الاشتراكية في الصين.
- 2- الأسباب الدافعة إلى إنشاء العاميات الشعبية.
- 3- الأسس التنظيمية للعامية.
- 4- دور العامية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- 5- نتائجها.
- 6- الصعوبات التي واجهتها العاميات الشعبية.
- 7- تقويم عام للتجربة.

1- المراحل الرئيسية في بناء الاشتراكية في الصين:

أ - المرحلة الأولى:

وهي تمتد من عام 1949، عام انتصار الثورة
الاشتراكية في الصين حتى عام 1953. تتسم هذه
المرحلة بالعمل في سبيل اعادة بناء المؤسسات التي
دمرتها الحرب وتأمين شبكة مواصلات بين مختلف
المناطق ودفع عجلة الانتاج وتحديد دور الدولة
والحزب في قيادة المجتمع الصيني. كما تتميز هذه
الفترة بالاستعانة بخبرات الكادرات المؤهلة التي
عملت في ظل النظام السابق وبأصحاب أعمال
يملكون الكفاءة في ادارة عملية الانتاج. ولم تتوقف
هذه المرحلة عند اعادة عملية الانتاج بل تعدت ذلك
إلى اتخاذ قرارات هامة حول علاقات الانتاج في

سياسة «القفزة إلى الأمام» وإنشاء العاميات الشعبية.

د - المرحلة الرابعة :

وهي تلتخص بالعمل لتلافي النكسات التي أصابت الاقتصاد الصيني وإعادة تقويم السياسة الاقتصادية المتبعة واتباع نهج جديد يغلب الطابع التقني والتنظيم العلمي لانتاج على المؤثرات الأيديولوجية والنزعات الإرادية بحيث يصبح الانتاج والانتاجية المؤشرين لنجاح أو فشل عملية البناء الاقتصادي. كذلك نشهد خلال هذه المرحلة تحولاً لصالح رئيس الجمهورية ومعاونيه وتقليصاً لنفوذ ماوتسي تونغ ولقدرته على توجيه سياسة الحزب الشيوعي. وقد تميزت هذه المرحلة بنمو في حجم الانتاج الصناعي ويتقدم في القطاع الزراعي عن طريق المكثنة والحد من الهجرة الريفية إلى المدينة.

لكن ماوتسي تونغ وبعض القادة المتشددین رفضوا القبول بالأمر الواقع وبالسّياسة التي وضعتها قيادة الحزب ولجأوا إلى تعبئة القاعدة ضد القيادة تحت شعارات مختلفة أهمها خطر عودة الرأسمالية وسيطرة البيروقراطية المتحجرة والبعيدة عن الواقع المعيش. وبدأت حملة تحريض منظمة في كل أنحاء الصين مما أدى إلى قيام الثورة الثقافية التي عصفت خلال سنوات بالصين الشعبية وأدت إلى اقفال معظم المؤسسات الجامعية وإلى تشريد معظم كادرات الحزب وابعاد أعداد كبيرة من قادته. وقد أحدثت الثورة الثقافية هزة كبرى في الصين وتركت آثاراً ما تزال باقية حتى اليوم. ولم تقتصر تأثيراتها على الصين فقط بل تعدتها إلى بلدان العالم النامية وغير النامية حتى دخلت مقولة الثورة الثقافية في قاموس التداول اليومي.

هـ - المرحلة الخامسة : ما بعد ماو :

تتسم هذه المرحلة بالعمل لإزالة النتائج السلبية التي خلفتها الثورة الثقافية وابعاد أنصار ماوتسي تونغ

عن قيادة الحزب ومحكمة البعض منهم. كذلك تتميز الفترة الراهنة بتغيرات في قيادات الحزب وبعودة الكادرات المؤهلة للمساك بزمام الأمور وبإيلاء الخبرة والمهارة والقدرة الانتاجية المرتبة الأولى على حساب ما هو سياسي وأيديولوجي.

أما السياسة الاقتصادية فتميزت بالانفتاح على العالم وبالأخص على الدول الرأسمالية المتقدمة وبإعطاء الأولوية للإنتاج والانتاجية ولاكتساب وتمثل التقنيات الحديثة، كذلك خففت القيود المفروضة على عمليات التبادل النقدي والتجاري. إنها باختصار سياسة تغليب المهارة والمبادرة الفردية والجماعية على القوالب الأيديولوجية الجاهزة.

نستكشف من خلال هذا العرض الموجز للمحطات الكبرى في تاريخ بناء الاشتراكية في الصين الظروف والدوافع التي حدت بالقيادة الصينية إلى انشاء العاميات الشعبية. وتجدر الملاحظة أن العامية الشعبية جاءت بعد تجربة انشاء التعاونيات والصعاب التي واجهتها على صعيدي التنظيم والانتاج. فالعامية هي مكملّة على نطاق أوسع للتعاونية وهي نتيجة اندماج عدد من التعاونيات في وحدة انتاجية معينة.

2- الأسباب الدافعة إلى انشاء العاميات الشعبية :

إن الأسباب التي دعت إلى انشاء العاميات الشعبية متعددة، وستتوقف عند أهمها:

أ - خلق وحدة تؤلف في الوقت عينه تنظيمًا اقتصاديًا كاملاً وتنظيمًا أساسيًا للسلطة السياسية. تجمع العامية بين الزراعة والصناعة والتجارة وتتمتع بصلاحيات واسعة تشمل الانتاج والتعليم والشؤون المالية والأمن والعدالة. أما الأساس الذي تقوم عليه العامية فهو ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض. وهذه الملكية الجماعية هي قريبة من الملكية العامة،

من ملكية الشعب كله وتسمح بالتالي بانصهار المنشأة في خطط الدولة.

ب - تأكيد الشكل الجماعي للحياة الاجتماعية عن طريق انشاء حدائق الأطفال ومشاغل الخياطة والمطاحن والمطاعم المشتركة. إن هذا التنظيم الاجتماعي يتيح تحرير المرأة من أعباء العمل المنزلي ويسهل النضال ضد الايديولوجيا الرأسمالية الفردية وينمي العلاقات الاجتماعية والايديولوجية الجماعية لانتقال من المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع الشيوعي.

ج - ادخال تحولات في نظام التوزيع بحيث يحل التوزيع الشيوعي القائم على مبدأ: «لكل انسان حسب حاجاته»، مكان التوزيع الاشتراكي القائم على أساس: «لكل انسان حسب عمله». وفي سبيل تحقيق هذه الغاية كان لا بد من تعميم الخدمات العامة المجانية وتقليص حجم الرواتب المدفوعة والمحددة وفقاً للعمل المنجز وفي الوقت نفسه زيادة التوزيع المجاني للمواد المتوفرة وفقاً للحاجات الأساسية لأعضاء العامة.

د - تخفيف الفوارق بين العمل الريفي والعمل الصناعي عن طريق خلق صناعات محلية ومكننة الانتاج الزراعي. فالأجور المرتفعة نسبياً في المدن بالقياس على الأجور في الريف خلقت تدمراً بين العاملين في المناطق الريفية ودفعت بعشرات الألوف نحو المدن. وقد رأت القيادة الصينية أن معالجة هذا الوضع تقتضي تحسين أوضاع اليد العاملة الريفية وخلق صناعات ضمن العاميات الشعبية المستحدثة.

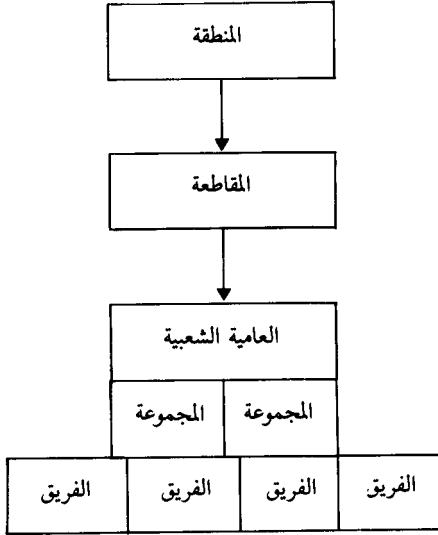
هـ - ازالة التمايز بين العمل اليدوي والعمل الذهني عن طريق التثقيف الشعبي الواسع في العاميات وحث المثقفين على مزاولة الأعمال اليدوية سواء في الصناعة أم في الزراعة. وهذه الفكرة يرددها ماوتسي تونغ في جميع مؤلفاته لأنها السبيل الوحيد

بنظرة لبناء مجتمع متكامل تزول فيه القطيعة التاريخية بين المثقفين والعمال. فهاجس الملازم للقيادة الصينية هو الحيلولة دون تكوين بيروقراطية منفصلة عن الحياة اليومية للناس بحيث تصبح برجوازية جديدة بمستوى حياة مرتفع بالقياس مع الأكثرية الساحقة من المواطنين.

و - عدم الأخذ بالمغريات كوسيلة لزيادة الانتاج. فقد درج السوفيات لتشجيع الانتاجية على منح مكافآت مادية للعمال المتفوقين في المنشآت الصناعية أو في الكولخوزات والسوفخوزات وذلك لتشجيع سائر العمال على الاقتداء بهم. هذا النهج القائم على اعطاء الأولوية للعوامل الاقتصادية البحتة لم يلق تجاوباً لدى القادة الصينيين بل اعتبر مخالفاً لمبادئ الماركسية واللينينية. فبناء الاشتراكية بنظر ماوتسي تونغ لا يتوقف عند تطوير الانتاج والتنمية الاقتصادية بل يتعدى كل ذلك إلى تكوين انسان جديد ومجتمع جديد. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال التثقيف السياسي والايديولوجي والامتناع عن استخدام المغريات المادية. ان العامة الشعبية هي القاعدة المتينة التي تسهم في تحرير الانسان من مخلفات الماضي ومن النزعات الفردية لينصهر كلياً في مجتمعه ويعمل وفقاً لحاجات ومتطلبات الجماعة. ففي حين كانت القيادة السوفياتية وعلى رأسها خروتشيف تولي الأهمية القصوى لزيادة الانتاج والحقاق بالدول الرأسمالية المتقدمة وتأمين المواد الاستهلاكية للمواطنين، كان ماوتسي تونغ ينبه إلى خطر عودة الرأسمالية والتخلي عن النهج الماركسي في بناء الاشتراكية.

3 - الأسس التنظيمية للعامة الشعبية:

تتميز العامة الشعبية بأنها وحدة متكاملة على الأصعدة الانتاجية والادارية والسياسية والتعليمية.



نلاحظ في هذا الرسم المبسط أن المنطقة تتألف من عدد من المقاطعات، وهذه بدورها تنقسم إلى عاميات شعبية وهذه الأخيرة إلى مجموعات وفرق عمل. والمهم هو تبيان العلاقات القائمة في ظل هذه التقسيمات الإدارية. نلاحظ أن المنطقة تضم عدداً من المقاطعات والمقاطعة تضم بدورها عدداً من العاميات الشعبية وفقاً للمساحات المتوفرة ولتوفر أرض زراعية صالحة للإنتاج أو عدمه. الملاحظة الثانية والهامة بنظرنا أن التقسيمات المذكورة ليس لها الطابع العمودي أي أنها ليست هرمية إدارية بالمعنى الشائع ذلك لأن القرارات لا تهبط من فوق بل تنطلق من القاعدة. أما العاميات الشعبية فتتقسم بدورها إلى مجموعات ثم إلى فرق عمل. والكل يؤلف وحدة متماسكة في المجالات جميعها. أما عدد سكان العامية فيتفاوت قليلاً بين منطقة وأخرى إلا أنه لا يقل عن 8000 مواطن.

لا تختلف العامية عن التعاونية من حيث المساحة وحجم السكان فحسب. إنها وحدة متكاملة من نوع جديد إذ إنها تنعم باستقلالية القرار وبالعلاقات متميزة

وقد حلت عام 1958 مكان التعاونية. ففي عام 1957 كان الريف الصيني يشتمل على 740000 وحدة زراعية جماعية سميت تعاونيات انتاجية من نوع متقدم. إلا أن مساحة التعاونية وعدد سكانها المحدود لم يتجاوبا مع السياسة الائتمانية التي وضعتها القيادة الصينية الهادفة إلى تصنيع المناطق الريفية وإزالة التباين بين العمل الريفي والعمل الصناعي المدني. لذلك استعيز عن التعاونيات بالعاميات الشعبية وذلك بدمج عدد من التعاونيات في وحدة انتاجية مستقلة. وهكذا اندمجت جميع التعاونيات في 2400 عامية. ثم ازداد العدد بعد عام 1961 ليلبلغ أكثر من 74000 عامية.

أ- الهيئات التمثيلية:

الغاية من انشاء العاميات هو اشراك المواطنين بصورة مباشرة في الادارة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية. لذلك ينتخب جميع أعضاء العامية ما يسمى بهيئة الممثلين العامية. ومدير العامية هو في الوقت عينه رئيس اللجنة الشعبية للمقاطعة. الظاهرة التي يهم التوقف عندها هي أن عملية الانتخاب تتم فعلاً في القاعدة ولا توجد والحالة هذه لوائح جاهزة من فوق. وحتى الكادرات الحزبية المؤكدة بالتحقيق السياسي لا تتمتع بصفة مستقلة تجعل منها فئة مميزة عن سواها. فهي تمارس الأعمال الزراعية أو الصناعية كسائر المواطنين المنضوين إلى العامية. والهيئة التمثيلية هي المؤكدة بمناقشة ودراسة القضايا المتعلقة بالعامية واتخاذ القرارات المناسبة. إلا أنها لا تمثل جسماً فوقياً بل هي على احتكاك مستمر بالقاعدة للتداول وأخذ الرأي ووضع سياسة العامية على الأصعدة كافة.

ومن أجل اعطاء فكرة مبسطة عن هيكلية العامية سنتوقف قليلاً عند الرسم البياني التالي:

بمنح المبادرة للفرد والجماعة لتحمل المسؤولية اقتصادياً وتربوياً واجتماعياً ولاتخاذ القرارات وفقاً لإرادة جماعية حرة.

4- دور العمامة الاقتصادية والاجتماعي والسياسي:

أ - الدور الاقتصادي:

أشرنا سابقاً إلى الطابع الكلي للعمامة فهي وحدة اقتصادية تضم القطاعين الزراعي والصناعي، والغاية الأساسية من انشائها ازالة التباين بين الريف والمدينة، بين العمال الزراعيين وعمال الصناعة. إن سياسة تصنيع الريف الصيني هي في أساس شعار الذي أطلقه ماوتسي تونغ «القفزة إلى الأمام». وهي ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تلبية حاجات المناطق الريفية على صعيد المواد المصنعة.
- الاستخدام المباشر للثروات المعدنية.
- حصر اهتمام السلطات المركزية بالمشاريع الصناعية الكبرى وافساح المجال للسلطات المحلية لبناء صناعاتها الخاصة.
- دعم الزراعة عن طريق التصنيع والمعادن المحلية.

إن العاميات الشعبية ستتيح الفرصة لتنمية ودعم الصناعات المحلية. أما ادارة المصنع التي تتركز على مجلس العمال الذي ينتخب لجنة المصنع التي تتألف من هيئة ادارية ومن ممثلي العمال والعمال المتفوقين. ومهمة ممثلي العمال نقل وجهة نظر المجلس العمالي. ومن الضروري الاشارة إلى أن الهيئة الادارية ليست منفصلة عن عمليات الانتاج فجميع أعضائها يشاركون في العمل ولا يكرسون سوى ساعتين يومياً للقضايا الادارية وفي سبيل تأمين التأهيل التقني والفني انشئت في كل عامية مدرسة مهمتها تأمين

مع السلطة المركزية. فالتعاونية كانت تنفذ الخطة الموضوعة من قبل الأجهزة المختصة في حين أن العمامة تضع هي الخطة وتعمل وتنظم العمل لتحقيق أهدافها. فالحثيات المثلثة هي بالفعل نابعة عن ارادة المجموعة وتنفذ قراراتها. وهي مضطرة عند مواجهة صعوبات معينة للعودة إلى القاعدة ومناقشة السبل الكفيلة بتخطي الصعاب. إن العلاقة بالسلطة المركزية لم تعد علاقة تبعية من حيث الاعتماد على الآلات والمواد الكيميائية المقدمة من قبل الدولة بل على نشاط وعمل العمامة ككل. فالحثيات التمثيلية تملك المبادرة لشراء الآلات والمواد اللازمة لتأمين سير العمل وذلك من خلال فائض الانتاج الذي يعاد توظيفه في تطوير وسائل الانتاج. الغاية من نمط التسيير الذاتي هذا هو اعطاء المبادرة لسكان العمامة وجعل الاندماج الاجتماعي أشد وأعمق مما يزيد في تماسك المجتمع الصيني كله. فالغاية الأساسية المتوخاة هي تحويل الملكية الجماعية الأدنى إلى ملكية جماعية عليا ثم إلى ملكية وطنية وبذلك يرتفع المستوى الاجتماعي في القطاع الزراعي إلى مستوى سائر قطاعات الاقتصاد الوطني. هل نستنتج من ذلك أن العمامة الشعبية منعزلة عن المجتمع الكلي؟ إن تصوراً كهذا بعيد كل البعد عن واقع الصين الشعبية وعن فلسفة انشاء العاميات الشعبية. فالمجتمع الكلي حاضر في كل جوانب الحياة الاجتماعية في العمامة عن طريق التثقيف السياسي أي الايديولوجيا الماركسية - اللينينية الذي تتولاه كادرات الحزب الشيوعي وعن طريق المدرسة وعلاقات العمل والطابع الجماعي للملكية. فالعمامة وسيلة لتحقيق السياسة العامة التي وضعتها قيادة الحزب لبناء انسان جديد متحرر من النزعات الفردية والميول البرجوازية التي ورثها عن الأنظمة السياسية السابقة. ولكن تحقيق هذه الأهداف الكبرى لا يتم بأحكام تفرض من فوق ويقول بال جاهزة بل

الدراسة العامة والتثقيف السياسي والعلمي والتقني. وهذا يعني أنه لا توجد قطيعة بين العمل الزراعي والعمل الصناعي. فالعمال الزراعيون يمارسون الأعمال الصناعية في أوقات معينة من السنة كما يشارك عمال الصناعة في الأعمال الزراعية الكبرى.

إن الفوائد التي تقدمها المنشآت الصناعية في العاميات الشعبية تتلخص بما يلي:

- على الصعيد المالي:

توظيفات متواضعة بالقياس مع التوظيفات التي تتطلبها الصناعات الكبرى التي تديرها الدولة مباشرة.

- على صعيد بدء العمل:

إن مدة بناء المنشأة قصيرة ومردودها بالتالي سريع.

- على صعيد اختيار المكان:

إن قيام منشآت صناعية في العامية يسمح باستخدام كامل للمعدات المحلية المتوفرة ويتيح استخدام المواد الأولية المتوفرة محلياً مما يوفر نفقات الانتقال ويقيم علاقات مباشرة بين السوق المحلي والانتاج والعمليات التجارية.

- على صعيد النتائج:

تطوير متكامل للصناعة وإيجاد توازن اقتصادي على مستوى المنطقة وتعميم التأهيل الفني والتقني في الريف مما يساعد على نمو الانتاج الزراعي وعلى مكنته.

يصعب علينا تحديد الصناعات المنتشرة في العاميات الشعبية. فهي متعددة وتشمل قطاعات مختلفة نذكر منها: الآلات الزراعية، الاسمنت، الزجاج، الثياب، الحديد، الصلب، المواد الكيميائية الخ...

تتمتع كل منشأة صناعية باستقلال حسابي ومالي. أما المواد المنتجة فقسّم منها يباع داخل العامية والقسّم الفائض خارجها وفقاً لأسعار تحددها الدولة. ويتم

عمليات البيع والشراء عن طريق تعاونيات متخصصة وهذا ما يقودنا إلى التوقف قليلاً عند العمليات التجارية وكيفية القيام بها. في هذا المجال تلعب «تعاونية البيع والشراء» دوراً أساسياً فهي عنصر لا غنى عنه في نشاطات العامية الاقتصادية ومحور الأعمال التجارية. إن التعاونية جزء لا يتجزأ من العامية إلا أنها مستقلة على الصعيد المالي. وهي تمارس إلى جانب تعاونية التسليف أهم النشاطات المالية والتجارية المتعلقة بالعامية. ودون الدخول في التفاصيل المتشعبة والمعقدة أحياناً نكتفي بتعداد المهام الأساسية لتعاونية البيع والشراء:

- تسويق المنتجات الزراعية العائدة إلى العامية وفقاً لاتفاقات معقودة مع فريق العمل.

- شراء فائض الانتاج المعروض من قبل فريق العمل وتسويقه وفقاً للأسعار المحددة من قبل الدولة.

- يمكن للتعاونية بيع الفائض في السوق المحلي ولكن بفارق 10 و 15 % بين سعر الشراء من المنتج وسعر البيع إلى المستهلك. أما التسويق خارج العامية فيتم حسب الأسعار الموضوعة رسمياً.

- تتولى التعاونية تأمين المعدات والمواد الضرورية للانتاج: أسمدة، مواد مضادة للحشرات، معدات، بناء على طلب العامية.

- تدير التعاونية مخازن البيع بالمفرق داخل العامية لمساحة هذه الأخيرة ولعدد سكانها.

يتبين لنا من خلال ما تقدم ذكره الدور الهام الذي تلعبه تعاونية البيع والشراء في حياة ونشاطات العامية. فهي صلة الوصل بين الداخل والخارج، بين نخط انتاج جماعي وبين سياسة الدولة العامة.

يبقى علينا أن نشير إلى تعاونية التسليف التي تقدم القروض اللازمة لعمليات التوظيف في الصناعة والزراعة بفائدة لا تتجاوز 3% ولمدد طويلة. تسدد

هذه القروض تدريجياً من الأرباح التي تحققها العامة نتيجة بيع فائض انتاجها الزراعي والصناعي كما بينا سابقاً.

نستخلص من هذا العرض الموجز للواقع الاقتصادي في العامة الشعبية أن القيادة الصينية سعت من خلال دمج الصناعة في الحياة الريفية إلى تعبئة اليد العاملة الريفية لتحمل أعلى المسؤوليات الاقتصادية ولإعطائها المبادرة في تسير شؤونها وفقاً لإرادة حرة وبعيداً عن الأطر الجاهزة والقرارات المركزية الضاغطة وأنماط العلاقات البيروقراطية.

ب - الدور الاجتماعي:

إن الدور الاجتماعي للعامة لا ينفصل عن دورها الاقتصادي والسياسي. فهي وحدة متماسكة وتجربة فريدة في تاريخ بناء الاشتراكية. فالغاية من إنشائها كما بينا هو خلق انسان جديد متحرر من ترسبات الماضي ومن النزعات الفردية والأفكار الظلامية وإزالة الفوارق بين مختلف فئات الشعب الصيني وخاصة بين أبناء الريف وأبناء المدن، وفي سبيل تحقيق ذلك كان لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

- الانتقال من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية. وهذا يشمل مرافق الحياة الاجتماعية كافة: الأرض، وسائل الانتاج، المسكن الخ...
- انشاء المدارس والمطاعم وحدائق الأطفال المشتركة.

- تحرير المرأة من قيود الأعمال المنزلية بحيث تصبح عاملاً أساسياً في المجتمع على قدم المساواة مع الرجل.

- تقليص الفواصل بين العمل اليومي والعمل الذهني.

- تقليص الاختلاف في الأجر بين الكادرات والعمال العاديين.

- مشاركة الكادرات في الأعمال الانتاجية.

- النقد الدائم والمنهجي لممارسات الكادرات.
- مراقبة العمال المباشرة لعملية الانتاج وسياسة الادارة.

- مراقبة الشغيلة لسلوك أفراد وتنظيمات الحزب.
- عدم قبول أي انتساب للحزب دون الرجوع إلى رأي العمال.

- الأخذ بعين الاعتبار أفكار وملاحظات العمال حول عمل الحزب وسياسته في كل المجالات.

إن إنشاء العامة الشعبية هو محاولة لتجسيد هذه المبادئ أي نقلها من إطار النظرية إلى الحياة اليومية للأفراد والجماعات. وهذا يتطلب أكثر من ثورة أي ممارسة ثورية مستمرة. فالمشكلة لا تنحصر في انتزاع السلطة السياسية وفي الغاء الملكية الخاصة بل تتعدى ذلك إلى استئصال كل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالملكية الخاصة وحرمانها من الظروف التي تسمح لها بالظهور مجدداً فمختلف ميادين البنى الفوقية تؤلف حقلاً لصراعات طبقية حادة. فالتغيرات على الصعيد الاقتصادي لا تحدث آلياً تغيرات في البنية الفوقية. ولذا فالصراع مستمر على كل المستويات لإنجاز عملية البناء الاشتراكي وهذا الصراع يتطلب مفاهيم جديدة وطرقاً تعليمية ثورية وعلاقات اجتماعية جديدة. فالعامة الشعبية بواسطة المدرسة والمصنع والمطعم وأدوات الانتاج الجماعية تلعب دوراً رئيسياً في التغيير الاجتماعي. لا يمكن مقارنة المدرسة في العامة بالمدرسة التقليدية كما نعرفها. انها تختلف من حيث الشكل والمحتوى وتتميز بانفتاحها على الواقع المعيش. فعمل المعلم لا يقتصر على التدريس الاتباعي بل يشمل أيضاً المشاركة في الأعمال الزراعية والصناعية ومهمته الكبرى هي تثقيف الجيل الطالع علمياً وايدولوجياً وتحريره من الأفكار التقليدية الموروثة. والمصنع هو أيضاً حقلاً للصراع الايدولوجي لأنه يتيح المجال لتملك التقنية

على صعيد الانتاج والتنظيم والادارة. صحيح أن السياسة ليست بمعزل عن الواقع الاقتصادي. فهي تتأثر وتتأثر في البنى التحتية إلا أنها ليست مجرد انعكاس لها. ففي مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية تلعب السياسة دوراً أساسياً في عملية التغير الاقتصادي وفي خطط التنمية العامة.

إن التعبئة السياسية المستمرة للشغيلة تهدف إلى ازالة أخطار العودة إلى الورا وإلى مواجهة المصاعب والعراقيل التي يضعها أعداء الثورة في طريق بناء الاشتراكية. فالقوى المناهضة للثورة موجودة وفاعلة وهي تستخدم أحياناً أساليب غير مباشرة وماهرة في تضليل الجماهير وتعطيل قدراتها الخلاقية. فمنط الحياة البرجوازي لا يسقط مع سقوط نظام البرجوازية وتأثيره لا ينحصر في فئة اجتماعية معينة بل يشمل شرائح اجتماعية واسعة. والطبقة العاملة ليست بمنأى عن تأثيرات الأفكار والمفاهيم البرجوازية. إن مرحلة بناء الاشتراكية هي مرحلة صراع طبقي حاد، وهذا الصراع لا يقتصر على مواجهة القوى الاجتماعية المرتبطة بالنظام السياسي السابق بل يواجه أيضاً فئات اجتماعية نمت في ظل النظام الجديد إلا أنها تطمح إلى تشكيل برجوازية جديدة منقطعة عن حركة الحياة اليومية وإلى وضع فواصل بينها وبين فئات العمال والكادحين. إن هذا الخطر يبرز عند بعض القيايين في الحزب الشيوعي وعند اعداد كبيرة من الكادرات والتقنيين والمثقفين الذين يعملون مباشرة أو غير مباشرة للعب دور خاص والحصول على امتيازات معينة مما يهدد بالعودة إلى مفاهيم الرأسمالية وأنماط حياتها. وما يساعد على ظهور هذه الردة العوامل التالية:

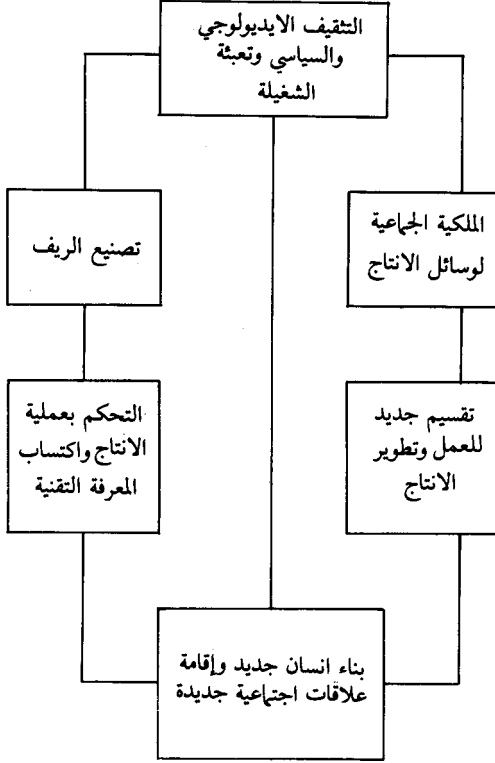
- تأثير الأفكار البرجوازية حول الدور المميز للخبراء والاختصاصيين والمثقفين والاداريين وحول دور الأفراد في التطور التاريخي والاجتماعي.

وللاحتكاك بالآلة ويدفع العمال لتحمل مسؤولية ادارة الانتاج والمناقشة واتخاذ القرارات المناسبة لحل الصعوبات القائمة ووضع سياسة انتاجية متقدمة. أما المطاعم المشتركة فهي علاوة على تحرير المرأة من أعباء العمل المنزلي تساعد على التخفيف من النزعات الفردية الأنانية وتنمي روح الحياة الجماعية. يقول «برودون» ان «الملكية تعني السرقة» وهي بنظر «ماوتسي تونغ» دليل على استمرار الايديولوجية البرجوازية. فالتحرر من الملكية الفردية هو شرط لا غنى عنه لإقامة مجتمع جديد وعلاقات اجتماعية جديدة. لكن الانتقال إلى الملكية الجماعية يحتم التقليل تدريجياً من دور الأجر للحاجات المحلية. إن مهمة العامة الشعبية هي قبل كل شيء اعداد انسان جديد وعلاقات اجتماعية جديدة عن طريق الملكية الجماعية والنشاطات والأعمال المشتركة وازالة الفوارق بين الكادرات والعمال واعطاء هؤلاء امكانية تسيير أمورهم الادارية والمالية والانتاجية.

ج - الدور السياسي:

العمل السياسي والايديولوجي هو المحور الذي تلتقي حوله نشاطات العامة الشعبية انه المبدأ الأساسي لسياسة الحزب الشيوعي الصيني ونقطة الخلاف بين القيايتين الصينية والسوفياتية. فالعلاقات بين الثورة والانتاج، بين البنى الفوقية والأسس الاقتصادية، بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج، بين السياسة والاقتصاد هي بالنتيجة علاقات بين من يأمر ومن ينفذ. وفي هذه الحالة المتناقضة تعطى الأولوية للثورة أي للسياسة. فالعمل السياسي والايديولوجي هو ضمان للقيام بالعمل الاقتصادي. ولكن ماذا نعي بالعمل السياسي؟ انه بكل بساطة صراع مستمر ضد الطبقات المعادية في المجتمع واستئصال لبقايا الايديولوجيا التقليدية. إنه التثقيف اليومي للجماهير بالفكر الماركسي - اللينيني وتحميلها مسؤوليات أكبر

السياسة أي في العمل لإعداد انسان جديد وعلاقات اجتماعية مختلفة. ونوضح سياسية الحزب الشيوعي الصيني على الشكل التالي:



5- نتائج العامية الشعبية:

يصعب علينا التحدث بموضوعية عن نتائج تجربة العامية الشعبية نظراً لقلّة المراجع وتنوع المواقف حولها. فقد أنشئت في ظروف تاريخية معقدة وفي سياق صراع مرير داخل القيادة الصينية. سنحاول الاجابة على التساؤل التالي: هل حققت العامية الأهداف التي حددها لها الحزب الشيوعي الصيني عند إنشائها؟

سنتناول في جوابنا أهم تلك الأهداف:

- وجود قوى اجتماعية قديمة تتمتع بنفوذ كبير بحكم مستواها الثقافي وموقعها الاجتماعي السابق.

- انشاء مؤسسات ادارية وجامعية ينفصل فيها المثقفون عن العمال والفلاحين ويؤلفون فئة اجتماعية مستقلة.

- تأثير ايدولوجية البرجوازية الصغيرة المتميزة بالذاتية والفردية والفوضوية.

- غم البيروقراطية داخل الحزب الشيوعي.

- الفصل بين الريف والمدن.

هذه العوامل دفعت قيادة الحزب وبصورة خاصة الجناح الذي يمثل ماوتسي تونغ إلى تغليب العامل السياسي في عملية الصراع الطبقي وفي بناء المجتمع الاشتراكي. ولا بد لنا من أجل تعميق فهمنا لتلك المرحلة الحاسمة في تاريخ الصين من التوقف عند اتجاهات الجناح الثقافي في الحزب والذي مثله ليوتشاشي وهو منحى يتصف «بالواقعية» أي اعطاء الأولوية للتقنية وللمؤثرات الاقتصادية البحتة. وقد حارب هذا الجناح سياسة ماوتسي تونغ الاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي معتبراً أن تطوير الصناعة يخضع لمعطيات موضوعية لا ايدولوجية وإن المشكلة هي في حسن ادارة الانتاج وفي نوعية ما ينتج. وعلى هذا الأساس طرح هذا الجناح قضية اعادة النظر في سياسة التصنيع وتشجيع الصناعات القادرة على الاستمرار واقفال المنشآت التي لا تحقق اكتفاء ذاتياً أي بمعنى آخر تجريد العاميات الشعبية من أهم مبررات وجودها. وقد أدى هذا الصراع لاحقاً إلى الثورة الثقافية كما ذكرنا في المقدمة.

إن اعطاء السياسة الأولوية لا يعني الاقلال من أهمية العوامل الاقتصادية. فالعامية الشعبية تهدف كما بيّننا إلى تنمية متكاملة في الريف الصيني وإلى التقريب بين القطاعين الصناعي والزراعي. إلا أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون هدفاً بذاته. إنه وسيلة في خدمة

الجنوح إلى البذخ وإلى خلق هوة في مستويات المعيشة بين المتسعين إلى العامة.

- رفض المغريات والمؤثرات المادية:

إن أحد الأهداف الأساسية للعامة الشعبية هو العمل لبناء انسان جديد يتميز سلوكه بالتححرر من ايدىولوجيات الماضي ومن تأثيرات المجتمعات الرأسمالية. فالدوافع التي تحدد عمله واتجاهاته لا تنبع من أنانيات فردية ونزاعات برجوازية تحته على تحقيق مكاسب ومنافع خاصة. إنه يعمل في اطار جماعي وهمه الأول والأخير خير الجماعة وبناء مجتمع أفضل. لهذا وجه القادة الصينيون نقداً شديداً إلى سياسة الاتحاد السوفياتي الاقتصادية القائمة على تشجيع اليد العاملة الصناعية والزراعية لزيادة انتاجيتها عن طريق المغريات والمكافآت المادية واعتبروها مخالفة لمبادئ الماركسية واللينينية. فالعامل مدعو إلى رفع انتاجيته نتيجة التثقيف السياسي والايدىولوجي وبهدف الاسهام في بناء الاشتراكية.

- دور التثقيف السياسي والايدىولوجي:

إن ما يلفت النظر في التجربة الصينية هو أن الشعارات والأفكار المطروحة لا تظل ضمن قوالب نظرية بل تدخل في حياة الجماهير اليومية بحيث تتحول إلى قوى مادية فاعلة. وهذا يتطلب جهداً مستمراً على صعيد التثقيف السياسي والايدىولوجي والتنظيمي.

لكن الكلمة لا تصبح فعلاً إلا عن طريق التنظيم الذي يتولاها الحزب وعدد من التنظيمات الجماهيرية. والشرط الأول للنجاح في هذه المهمة هو اكتساب ثقة الجماهير وان يكون الحزب جديراً بهذه الثقة وأن يبقى على علاقة مستمرة بالقاعدة لفهم الأحداث الجارية والشعارات المرفوعة.

ان مشاركة الجماهير في بلورة وصياغة القرارات

- التقريب بين العمل الذهني والعمل اليدوي:

استطاعت العامة كوحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة تجاوز القطيعة التقليدية بين العمال وأصحاب المهن اليدوية من جهة وبين الكادرات والمثقفين من جهة أخرى. ذلك لأنها أزالَت صفة الديمومة في العمل وشجعت على الانتقال من الأعمال اليدوية إلى الأعمال الذهنية وبالعكس. فالكادرات الادارية مثلاً ملزمة بالعمل في الصناعة أو الزراعة لفترة زمنية معينة. والعمال يتابعون الدراسة التقنية في أوقات الفراغ لتسلم مهام ادارية وفنية لاحقاً.

من الخطأ الزعم أن العامة أوجدت الحل النهائي لهذه القضية إلا أنها دون شك أسهمت في تلمس السبل الآيلة إلى التخفيف من التناقض القائم بين الأعمال اليدوية والنشاطات الذهنية.

- رفض ايدىولوجيا المجتمعات الاستهلاكية بكل

اشكالها:

تهدف المجتمعات الاستهلاكية إلى حث المواطن على اتباع ما يحتاجه وما لا يحتاجه بواسطة الاعلان ووسائل الاعلام المختلفة. إنه سباق مع الزمن يلهث فيه الانسان للحاق بمتطلبات المجتمع الاستهلاكي وتظهر لديه حاجات مصطنعة يحاول تليتها بشتى الوسائل. أما النتيجة فهي تحقيق أرباح طائلة لفئات اجتماعية محدودة، لأصحاب المنشآت الصناعية وكبار التجار وفئات البرجوازية الطفيلية الوسيطة الخ...

إن سياسة الحزب الشيوعي الصيني معاكسة لهذا الاتجاه. فهي بالطبع مع تأمين الحاجات الأساسية الاستهلاكية للشعب الصيني إلا أنها ترفض مفاهيم وايدىولوجية المجتمع الاستهلاكي القائمة على الربح وعلى خداع المستهلك ودفعه إلى اقتناء منتجات معينة ليس بحاجة لها. والعامة الشعبية بأقامتها التوازن بين الزراعة والصناعة هدفت إلى تنظيم الانتاج وتطويره لتوفير ما هو ضروري وأساسي لحياة المواطنين دون

وصعوبات حمة سنذكر بإيجاز أهمها:

أ - الصعوبات التقنية والاقتصادية:

ذكرنا سابقاً أن من أهداف العامية تصنيع الريف الصيني وإزالة التفاوت بين العمل الزراعي والعمل الصناعي. ومن البديهي القول أن تحقيق هذه المهمة يتطلب شروطاً موضوعية وصراعاً مريراً مستمراً. المشكلة الأولى التي واجهتها العاميات الشعبية هي كيفية تأمين الكادرات المؤهلة لإدارة المصانع واستخدام الآلات وصيانتها. هل يستعان بتقنيين من خارج العامية أم يصار إلى الاكتكال على النفس وإعداد كادرات محلية. وفي النهاية غلب الاتجاه الثاني وأنشئت في كل عامية مدرسة خاصة تقنية مهمتها تأهيل أعداد كافية من العمال للقيام بالمهام الجديدة المنوطة بهم. إلا أن هذه السياسة لم تحل من النواقص والمفوقات التي أثرت إلى حد بعيد على كمية الانتاج ونوعيته. إن العمل في الصناعة لا يرتجل فهو نتيجة تطور في وسائل الانتاج وتمرس في تسيير الآلة وتقسيم العمل ولا يمكن والحالة هذه أن تحل المشاكل وتزال العقبات بناء لقرار ما أو بفعل ارادي. أما عملية التبادل على صعيد اليد العاملة بين القطاعين الصناعي والزراعي فلا تخلو أيضاً من المخاطر. فالعمل الزراعي يتطلب تمرساً وتجربة وهو يختلف من حيث طبيعته عن العمل الصناعي. فكيف يمكن التوفيق بينهما في فترة زمنية معينة؟ وإلى أي حد نستطيع إزالة التفاوت التاريخي بين الريف والمدينة؟

أما على الصعيد الاقتصادي فمردود الصناعات في العاميات الشعبية لم يكن غالباً في مستوى التقديرات والتمنيات. فقد أنشئت مثلاً بعض الصناعات المعدنية كالصلب دون توفر الشروط التقنية اللازمة فكانت النتيجة الحصول على نوعية متدنية. هنالك صناعات لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا في منشآت كبرى مركزية تتأمن فيها التقنيات المتقدمة كافة.

الهامة أمر لا غنى عنه وإلا تحول التنظيم الحزبي إلى مصدر سلطة منفصلة عن الجماهير تمارس منهجاً فوقياً بعيداً عن قضايا الناس ومشاكلهم وتطلعاتهم. فالتحجر النظري يعني الجمود وغياب روح المبادرة والنقد.

وفي سبيل تلافي هذه الأخطار أنيطت بالعامية الشعبية مهمة الربط بين الفكر والواقع بين الشعارات وحياة الناس العادية. فسياسة الحزب وأهدافه متمثلة فعلياً في نمط الانتاج وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة. إن الكادرات الحزبية المدعوة للقيام بمهمة تثقيف الجماهير ليست فئة اجتماعية مستقلة منعزلة عن عالم العمل والانتاج. فهي تقوم كسواها من الفئات الاجتماعية بأعمال صناعية وزراعية وتعيش في وسط الجماهير لا خارجها. ولا بد هنا من التنويه بالدور الذي لعبته العامية الشعبية على صعيد التثقيف السياسي وعلى صعيد اشراك الجماهير في وضع سياسة العامية في شتى المجالات. لقد أوجدت العامية المناخ المناسب لتعبئة الجماهير ولجعل السياسة ملازمة للحياة اليومية. فالإيديولوجيا هي المحرك للعمل المبدع، للدينامية في سلوك الأفراد والجماعات وللتنافس في العطاء والانتاجية والخدمة العامة.

إن اعطاء السياسة الدور الأول في عملية التنمية وفي بناء المجتمع الاشتراكي يمثل خصوصية التجربة الصينية بالمقارنة مع التجربة السوفياتية ويعتبر في أساس المنحى الذي اختاره الحزب الشيوعي الصيني.

6 - الصعوبات التي واجهتها العامية:

إن تجربة انشاء العاميات في الصين تكشف التباين بل التناقض أحياناً بين النظرية والواقع، بين الأطر الإيديولوجية العامة وتعميدات ومتغيرات الحياة العملية للناس. فمن الطبيعي والحالة هذه أن تواجه العامية وخاصة في المراحل الأولى من تكوينها عقبات

توجد معطيات بل وحتميات اقتصادية لا يمكن اخضاعها لأطر ايدولوجية أو لنزعات ارادية أو لأهداف انسانية بحتة .

ب - الصعوبات المالية :

التصنيع يتطلب توظيفات كبرى : شراء آلات، مواد أولية، تأمين الحاجات التقنية المختلفة، صيانة الخ... فكيف السبيل للحصول عليها. في الخطة الخمسية الأولى أخذت الدولة على عاتقها مهمة التصنيع، فهي صاحبة العمل. أما في العاميات الشعبية فالأمر يختلف، هنالك جماعات صناعية كبرى في المناطق تتولاها الدولة وهنالك صناعات ضمن العامية الشعبية تقوم على أساس التسيير الذاتي بمعناه الواسع أي إن على العامية ايجاد الموارد اللازمة للتوظيف في الصناعة، وهذا من الصعوبة بمكان نظراً لإمكانيات العامية المتواضعة. هذا من جهة ومن جهة ثانية يقتضي الأمر من أجل تطوير المنشأة الصناعية اعادة توظيف فائض الانتاج وهذا يتوقف على عمليات البيع التي تتم عن طريق تعاونيات البيع والشراء وأحياناً الاستدانة من تعاونيات التسليف وتسديد المبالغ بفوائد قليلة ضمن مدد يتفق عليها. هذه الصعوبات المالية ستعكس على أوضاع المنشآت الصناعية بحيث تقلص مجالات تحديثها وتؤثر على كمية ونوع انتاجها.

ج - الصعوبات الاجتماعية :

يتميز المجتمع بالتعقيد والصراع المستمر بين قوى مختلفة. والعلاقات الاجتماعية هي تعبير عن بني تحتية معينة. وليس من السهل والحالة هذه ايجاد الحلول السريعة للمشاكل والتناقضات القائمة. فلا يكفي مثلاً أن نضع شعار ازالة التفاوت بين الريف، والمدينة، بين الكادرات والعمل ليدخل الأمر حيز التنفيذ. هنا يبرز الفرق الشاسع بين النظرية والواقع. لن ندخل في جدال تاريخي احتل المرتبة الأولى في مؤلفات

الفلاسفة والمفكرين والعلماء، لكننا ستوقف عند تجربة العامية الشعبية.

هل استطاعت هذه الأخيرة تجاوز أثقال الماضي وأنماط سلوك راسخة عند الأفراد والجماعات لا ريب أن العامية، عمدت وبصورة فاعلة لحل التناقضات القائمة إلى التقريب بين الجماعات والفئات المختلفة وحققت بعض النجاحات، إلا أن المشاكل الأساسية ظلت عاقلة. ففرض العمل اليدوي على الكادرات والمثقفين في المصانع والمزارع لم يؤد إلى مبتغاه ولم يحقق إلا نجاحات محدودة. من البديهي القول أن التحولات في قوى وعلاقات الانتاج لا تنعكس آلياً في أشكال العلاقات الاجتماعية وفي أنظمة القيم السائدة، في العادات والتقاليد وطرق التفكير. فالبنى الفوقية لها قوة الاستمرار في ذاتها لأنها وليدة تراكم حضاري تاريخي لا يمكن اغفاله أو التعاطي معه بخفة. إن محاولات التنمية في بلدان العالم الثالث كانت تصطدم دائماً بعوائق نفسية واجتماعية تفوق بصلابتها العوائق الاقتصادية الخالصة. إن تجربة مصر بعد ثورة 1952 على صعيد الاصلاح الزراعي خير دليل على مناعة العلاقات التقليدية في الريف وعلى صعوبة ادخال تغييرات سريعة دون توفر الشروط الموضوعية لتقبلها والتجاوب معها.

7 - تقويم عام لتجربة العاميات الشعبية :

بيناً في هذه الدراسة السريعة الأهداف المتوخاة من انشاء العاميات الشعبية والدور المنوط بها على صعيد التنمية وفي العمل لبناء مجتمع جديد وانسان جديد. وبما لا شك فيه أن التجربة فريدة لأنها تناولت الوحدة الاجتماعية ككل متماسك وديناميكي وجاوت من خلال الاندماج الاجتماعي في العامية اعادة تكوين وصهر المجتمع في اطار وطني عام. ولا بد من التنويه بالجهود الكبرى والتضحيات التي بذلها الأفراد والجماعات لضمان نجاح التجربة. وتجدر الاشارة إلى

أن الانسان طيب بطبيعته وفساده يعود إلى البنى الاجتماعية القائمة. فالمهمة الكبرى تكمن في تغيير أطر الحياة الاجتماعية ليستعيد المرء صفاءه.

إن معطيات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي تتعارض مع هذه النظرة المبسطة للانسان. إن طبيعة هذا الأخير معقدة وميوله متعددة ومتناقضة أحياناً ولا يمكن اخضاعها لحتميات خارجية. إنها نتيجة تراكم تاريخي وحضاري يتحكم من خلال اللاوعي الجماعي والفردى بسلوك الانسان والجماعات. فمن الخطأ التوهم بإمكانية تغيير النزعات الأساسية للأفراد بتغيير في قوى وعلاقات الانتاج. لقد تبين بالتجربة من خلال العاميات الشعبية كم هي راسخة لدى الانسان النزعات نحو التملك والأنانيات الفردية والميل نحو التميز الخ... إن الرغبة في تحرير المرأة من عبء الأعيال المنزلية دفع إلى انشاء الحضانات والمطاعم الجماعية وبوسائل عيش مشتركة. إلا أن كل هذه المحاولات اصطدمت بتقاليد وعادات العائلة الصينية وفشلت في تجاوزها. إن بناء انسان جديد لا يتم بقرار فوقي أو من خلال نظرة مثالية معينة أو بتغييرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية بل يتطلب عملاً طويلاً المدى يأخذ بعين الاعتبار الثوابت والمتغيرات سواء على الصعيد الفردى أم على الصعيد الاجتماعي.

ب - حدود التفسير الذاتي:

تعود مقولة «التفسير الذاتي» إلى الفكر الاشتراكي في القرن التاسع عشر. وهي تنطلق من الفهم الماركسي لدور الدولة كتعبير عن هيمنة طبقة اجتماعية معينة، طبقة مالكي وسائل الانتاج. فالدولة والحالة هذه أداة قمعية لترسيخ سيطرة فئة اجتماعية مميزة على حساب الفئات الأخرى. وانطلاقاً من هذا التحليل لا يمكن بناء مجتمع اشتراكي عادل إلا بالقضاء على مؤسسة الدولة وقواها القمعية. أما

أن العامية الشعبية مستمرة في الصين رغم التغيرات التي طرأت ورغم التحولات الراهنة في سياسة الصين الاقتصادية أي أنها بعبارة واحدة انجاز كبير لا يمكن التقليل من أهميته في تاريخ بناء الاشتراكية في الصين. وفي الحكم على نتائج العامية الشعبية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الكوارث الطبيعية التي حلت بالصين في عامي 1961 - 1962. فقد حدثت في عام 1960 فيضانات هائلة أدت إلى تلف في أكثر من 50% من الأرض الصالحة للزراعة. أدى ذلك إلى نقص كبير في مخزون المنتجات الزراعية الضرورية للاستهلاك وبالتالي إلى تقنين المواد الغذائية وإلى مجاعات في الكثير من المناطق الريفية. استغل هذا الوضع من قبل بعض أجنحة قيادة الحزب الشيوعي للنيل من سياسة «القفزة إلى الأمام» ومن تجربة العاميات الشعبية مما أفرز حالة من التأزم والصراع في الصين الشعبية دامت عدة سنوات وانتهت باندلاع الثورة الثقافية.

تميزت هذه الفترة ببدء الصراع السوفياتي - الصيني ومغادرة الخبراء السوفيات الصين عام 1960 تعبيراً عن استياء القيادة السوفياتية من المبادرات الصينية على الصعيد الاقتصادي وبالأخص انشاء العاميات الشعبية. أما الحدث الأهم فهو إعادة النظر بالأسس التي تم على أساسها انشاء العاميات.

إن الكوارث الطبيعية التي حلت بالصين كانت الفرصة المنتظرة من قبل ليوتشاوشي وأعوانه للانقضاض على سياسة ماوتسي تونغ بصورة عامة وتجربة العاميات الشعبية بصورة خاصة. لن نخوض في تفاصيل ذلك الصراع الحاد الذي دام سنوات ولكننا سنتطرق إلى نقاط الخلل الرئيسية التي رافقت عملية انشاء العاميات الشعبية:

أ - النظرة المثالية إلى الانسان:

انطلق القادة الصينيون من فكرة أساسية ألا وهي

ديكتاتورية البروليتاريا التي شدد عليها لينين فما هي إلا مرحلة موقفة لبناء مجتمع جديد متحرر من الصراعات الطبقة بحيث تفقد الدولة مبررات وجودها. تبنى هذا المفهوم للدولة بشكل خاص الفوضيون وبعض المفكرين المثاليين الذين دعوا إلى إنشاء مؤسسات مستقلة عن التأثيرات السلطوية يديرها ويشرف على انتاجها العاملون فيها. إلا أن هذه المحاولات لم تدم طويلاً وباءت بالفشل. ذلك أن للدولة في المجتمعات الحديثة دوراً ومسؤوليات تختلف عن النظرة المبسطة التي نجدها عند الماركسيين. لا ريب أن الدولة تتأثر بالصراع الاجتماعي وتخدم أحياناً مصالح فئات معينة إلا أنها تلعب أيضاً دور التوازن بين القوى المتصارعة وتقوم بمهام متعددة على أصعدة مختلفة: السياسة المالية، الانتاجية، العسكرية، الخدمات الاجتماعية، التعليم الخ....

فمن السذاجة والحالة هذه التحدث عن تسيير ذاتي في ظل التأثيرات والتدخلات المتنوعة والمعقدة. إننا نعيش في عالم متقدم تشابك فيه المصالح وتحكم بالمنشآت الانتاجية عوامل داخلية وخارجية مما يتعارض مع سياسة التسيير الذاتي. إن افساح المجال أمام العاملين في المنشأة للتعبير عن آرائهم وللمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية الحاسمة لا يعني أبداً قطع الصلة بالسلطة المركزية أو التصرف والعمل خارج نطاق السياسة الاقتصادية العامة. إن الصعوبات التي واجهتها العاميات الشعبية على صعيد الانتاج والانتاجية نابعة من عدم تقدير للوقائع التي أشرنا إليها.

ج - الصعوبات التقنية والاجتماعية:

انعكست النظرة المثالية للانسان ولللاقات الاجتماعية على الأمور الفنية والتقنية. فقد راهنت القيادة الصينية على الطاقات الذاتية في حل المشاكل المطروحة وأنيطت بالعامية مهمة اعداد الكادرات

الضرورية للعمل الصناعي. لكن الوقائع أثبتت صعوبة تحضير تقنيين أكفاء في فترة زمنية محدودة مما انعكس على سير الانتاج في عدد كبير من المنشآت الصناعية في العاميات الشعبية. وبالإضافة إلى ذلك فانتقال اليد العاملة من الزراعة إلى المصنع أوجد فراغاً في القطاع الزراعي وأثر على عملية الانتاج، مما اضطر القيادة في مرحلة معينة إلى الاستعانة بعشرات الألوف من الطلاب وأبناء المدن للعمل في الريف. لذلك لم تؤمن وسائل النقل اللازمة مما حرم المدن من بعض المواد الغذائية الضرورية.

ولا بد من الإشارة إلى نوعية الانتاج الصناعي في العاميات الشعبية. فحجم المنشأة المتواضع وامكاناتها التقنية المحدودة انعكسا على نوعية الانتاج بالمقارنة مع انتاج المنشآت الصناعية الكبرى التي تشرف عليها الدولة. وهذا الواقع أعطى حجة لتوجيه نقد شديد للسياسة الاقتصادية المتبعة في العاميات الشعبية. أما على الصعيد الاجتماعي فجميع المحاولات التي بذلت للتوصل إلى مستويات معيشة متساوية بين العاملين في العامية لم تؤد إلى النتائج المتوخاة. لقد بينت التجارب أن من المستحيل تجاوز أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة والراسخة منذ أجيال متعاقبة انطلاقاً من نزعات ارادية انسانية. فالمشاكل الاجتماعية لا تحل بقرارات بل بعمل دؤوب متواصل وبتحولات تدريجية تأخذ بعين الاعتبار الطابع المعقد للعلاقات الاجتماعية والثوابت التاريخية والحضارية.

إن تغليب العامل السياسي على الوقائع الاقتصادية مثلاً زاد في صعوبة المشاكل المطروحة ولم يحقق الأهداف التي سعت إليها قيادة الحزب الشيوعي. لذلك كانت الردة من قبل بعض أجنحة الحزب بتغليب ما سمي «بالخبراء على الحمر» أي بإعطاء الأولوية للدراسات التقنية ولأصحاب الاختصاص على أصحاب الايديولوجيا الماركسية.

بعض مراجع الدراسة

- 1 - Bettelheim Charles et autres: La construction du socialisme en Chine. Maspero - 1965.
- 2 - Tissier Patrick: La Chine: transformations rurales et développement socialiste. Maspero, 1976
- 3 - Menguy. M: L'économie de la Chine populaire. P.U.F, Paris 1971.
- 4 - Finquel, E et Trolliet.P: Developpement économique du Chine, Encyclopidia, universalis, Vol 4, P 385 et suite.

نشرات حول الصراع السوفييتي الصيني:

- Le pseudo communisme de Khroutchev et les leçons historiques qu'il donne au monde, pékin 1964.
- Les révisoinnistes soviétiques restaurent le capitalisme sur toute la ligne en union Soviétique, Pékin 1968.
- Décision du Comité central du parti communiste chinois sur la grande révolution culturelle prolétarienne, Pékin 1966.